# الاثار السلبية لدور العشيرة بمعزل عن تطبيق احكام الشريعة

أ.م.د. رقية شاكر منصور

مفهوم العشيرة: هي وحدة اجتماعية تعتبر امتداد للأسرة وتتميز بتسلسل قرابي معين يتفق مع نظام سكني خاص ولذلك فان العشير هي وحدة مكانيه ويعتقد افراد العشيرة الواحدة في وجود جد واحد مشترك قام بتأسيس العشيرة وأحيان يكون ذلك الجد شخصية أسطورية.

اذ ان العشيرة هي مؤسسة اجتماعية سياسية تهدف الى تحقيق الامن والاستقرار وبث الطمأنينة بين الافراد وزرع الألفة والمحبة وغرس المودة واصلاح والتكافل الاجتماعي ونبذ التطرف والعنف والصراع بينه

أهمية العشيرة

ان الإسلام دعا الى التمسك بالعشيرة فيما يكون في طاعة الله تعالى وبغرض الوصول الى رضاه نهى عن اتباع العشيرة فيما كانت عليه العرب قبل الاسلام.

ولاشك في ان الإسلام اعطى للعشيرة أهمية كبيرة بين العرب في عصر الدعوة الاسلامية اذ انه اعلن رفضه لبعض المفاهيم السلبية التي كانت سائدة بين العشائر والتي تتنافى مع التعاليم الأخلاقية والقيم الإنسانية اذ ان العشيرة في الإسلام كانت قائم على صلة الرحم فللرحم يعنى حق على المكلف ان يؤديه ولا يقصر فيه.

ومن هنا تظهر بوضوح أهمية العشيرة في الاسلام كعون للفرد ومساعدته على اصلاح ذاته واسرته والسير بطريق العدل والانصاف ونصرة المظلوم وليس العكس عندما كانت القبائل قبل زمننا هذا تهاجم بعضها البعض بعمليات سلب ونهب من الاخرين على أساس القوي والضعيف والقبائل آنذاك تتباهى بقوتها بين القبائل الأخرى بمقدار ما تحصل عليه من غنائم من خلال اعتدائها على الاخرين ونجد هذه القبائل تفتخر بما لديها من سلطان ونفوذ في غزو القبائل على ممتلكاتهم بلغة القوة.

تعرض المجتمع العراقي لفترات طويلة لمظاهر مختلفة من الازمات السياسية والاقتصادية فقد جعلته يعاني من فقدان القوى الأمنية والضبط الاجتماعي الرسمي فضلاً عن فقدان ضبط سلوك افراد مجتمعه لذا فقد تركت هذه الازمات والتغيرات آثاراً واضحة في بنية المجتمع ومنظومته القيمية وكذلك في نفوس افراده وفي كافة المجالات التي يتفاعل في اطارها الافراد بدءاً من الاسرة وانتهاءِ بالمجتمع.

وهذا بدوره قد جعل من الحكومة العراقية بمفردها غير قادره على حل جميع المشاكل التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل فلابد من مساعدة فعاليات المجتمع الأخرى بجميع منظماته ومؤسساته ومن أُهمها العشيرة التي تعد في عصرنا الحالي من أهم الركائز الرئيسة التي تسيطر على المشهد الاجتماعي والسياسي وقد انعكس دورها هذا بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية وما تمتاز به من تعاون وتحقيق السلم الاجتماعي وتنازع فيما بينهما.

فالعصبية العشائرية تضعف وتقوى تبعاً لقوة وسيطرة الدولة، ولهذا أصبح للعشيرة دور كبير في ضبط سلوك افراد المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي وكذاك حماية النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع وذلك عن طريق بعض القوانين التي تفرضها على أفراد العشيرة الذين ينتمون إليها والتي تدعى بالقانون العرفي.

كما يعاني مجتمعنا اليوم ايضا من تناقضات وصراعات جعلته يعيش فراغاً امنيا وثقافياً واضحاً اخترق وتسرب إلى جميع مناحي الحياة مما أدى إلى انهيار الامن الداخلي والثقافي لأفراده اذ إن سلامة المجتمع وقوة بنيانه ومدى تقدمه وازدهاره وتماسكه مرتبط بسلامة وقوة تماسك وولاء افراده للعشيرة التي ينتمي لها، اذ ان الفرد داخل المجتمع هو صانع المستقبل وهو المحور والمركز والهدف والغاية المنشودة، أما ما حول هذا الفرد من إنجازات وتخطيطات ليست أكثر من تقدير لمدى فعالية هذا الفرد، ولهذا فإن المجتمع الواعي هو الذي يضع نصب عينه قبل اهتماماته بالإنجازات والمشاريع المادية الفرد كأساس لازدهاره وتقدمه الاجتماعي، وحتى يكون هذا الفرد عضوا بارزا في تحقيق التقدم الاجتماعي لا بد الاهتمام بتنشئته الاجتماعية.

كما إن اهتمام العشيرة والحكومة بالأمن الداخلي لا يقل أهمية عن اهتمامها بجوانب الأمن الأخرى كالأمن الغذائي أو الاجتماعي او البشري او سبب هذا الاهتمام هو كون المنظومة الامنية بمختلف صورها وأبعادها هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها او فصل بعضها عن البعض الاخر، فإن تحقيق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار.

وعلى الرغم من ذلك ان العشائر العراقية اليوم مرت بمرحلة انتقال اجتماعي حاسمه وعلى الرغم من خضعها لمؤثرات حضارية مادية وتكنولوجيه وثقافيه تفرض عليها فرضا بأساليب من الضغط لم يتعرض لها العالم العشائري في العراق من قبل ومن الخطأ ارجاع أي تطور

الى عامل واحد او جعله السبب لقيام ظاهرة معينة ام احداث تحول معين في نظام معين وانما وجود عامل رئيسي بالإضافة الى العوامل الأخرى فالعامل تحقيق السلام الاجتماعي على راس هذه العوامل التي تساهم في صيانة وحفظ كيان الفرد العراقي من الاخطار التي تواجهه في حياته الاجتماعية.

١- انتشار الأسلحة بمختلف الأنواع دون ضوابط واي ضوابط اليس السلاح كما قال السيد رئيس الوزراء يجب ان يكون بيد الدولة فلماذا السكوت عن انتشار السلاح بهذه الطريقة.

٢- خلافات ناتجة عن المنافسة بشأن مشاريع او مقاولات باختلاف اشكالها وحسب المناطق

٣- وضعف دور الأجهزة الموجودة، ضعف سيادة القانون وهنا يأتي دور المحاكم وأجهزة الامن الداخلي في اليقظة والحذر وتشخيص الحالات الخارجة عن القانون

٤- غياب دور العشائر في حل النزاعات ولكن ليس بطريقة الفصلية-

٥- ان حدوث المعارك ولا اي سبب كان بين العشائر ينتج عنه قتلى وجرحى بين الطرفين ، وهو قتال بين اخوة ، يفقد الطرفين اخوة اعزة ، فلماذا هذا النزاع بين الاخوة ،العراقيين اخوة بغض النظر عن الطائفة او القومية او الدين او المذهب او المعتقد ، شركاء في وطن اسمه العراق وهذا يكفي.

يترتب على الاقتتال ارامل وامهات ثكلى وأطفال يتامى ، هل تستحق بعض القضايا هذه النتائج والتي يمكن حلها بالتفاهم بدل الاقتتال.

يترتب على هذه النزاعات غياب الامن واختلاله وسيؤدي ذلك الى استغلاله من مغرضين لا يريدون لهذا البلد الاستقرار الأمني يعكس عدم الاستقرار الأمني اثره السلبي على الجانب الاقتصادي لاي مدينة يحصل فيها نزاع من هذا النوع له اثار عكسية على النشاط الاقتصادي لان هذا النشاط يحتاج الى الامن .

٦- يولد انطباعا لدى المستثمرين سواء كانوا عراقيين ام عربا ام أجانب ان الامن مفقود في المدن التي يحصل فيها الاقتتال ، وبالتالي يتردد المستثمرون من الاستثمار في المحافظات التي تفتقر الى الاستقرار الأمني.

تطالعنُا مواقع التواصل الاجتماعي بين الفينة والفينة عن عجائب وغرائبَ عمّا يجري في كواليس الدواوين العشائرية من مهرجانات استعراضية بقصد تصفير مشاكل متنوعة حصلت وتحصل بين عشائر، وأحيانًا لأسباب تافهة. وبحسب ما يطرق سماعنا ونقرأ ونشاهد ما

يحصل بين طرفي المشكلة، أي جهة المعتدي والمعتدى عليه، ففي اعتقادي كلّ هذا سلوكٌ شاذٌّ لا يبني مجتمعًا صحيحًا قائمًا على روح المواطنة والقانون والعدالة الاجتماعية التي غادرتنا منذ أن فُقدَ الوطن وغابت عنه هيبتُه وتلوثت سيادتُه بأيادي جاهلة لا تعي سوى قيمَ الفوضى وفرض سطوة القوي على الضعيف بعيدًا عن أعين القضاء وسيطرة الحكومة على كلّ شائبة سالبة تساهم في تدمير المجتمع. ولعلَّ إحداها وأكثرها فتكًا وأذىً وتخلّفًا بمجتمعنا العراقي هذا النمط السيّء من الفصل العشائري الذي راج مؤخرًا وأصبحَ لبعض الدعاة والمهووسين بحكم العشيرة إرثًا اجتماعيًا ومفخرة فارغة من الضمير والعقل والمنطق من خلال فرض السنن والأعراف العشائرية التي فرضت سيادتها على القانون وسلطة الدولة وأصبحت بديلها في تسيير شؤون البلاد والعباد. فقد استشرت استعراضات الفصل العشائري كظاهرة سلبية في السنوات الأخيرة، وتكادُ تخرج عن السيطرة بسبب تقاعس الجهات الأمنية والقضائية في أخذ دورها الأمني والوطني في سدّ ثغراتٍ عزّزتها الروح العشائرية المتنامية وشيوخُها لأغراضٍ تجارية وغير إنسانية، حتى إنها تعدّت حدودها لتشمل مقاضاة مؤسسات ودوائر الدولة ومنظمات لا تؤمن هذه الأخيرة بتعقيداتها. بل أصبح لها أعرافٌ وأصولٌ مكتوبة وشفاهية وفق مراحل غريبة بين المعتدي والمعتدى عليه بدءًا من "الفرشة" التي تعني مبلغًا من المال لتهيئة أجواء الديوان لاستقبال طرفي المشكلة. تليها "الكوامة" ونقضها، و"العطوة" و"النكل"، و"الفريضة" ومن ثمّ الجلوس في دواوين العشائر وما يدور فيها من خطابات لا تخلو من مساومات وتهديدات وفرض أتاوات، ثمّ الاتفاق على "دية" معينة مخفضة بعد تدخلات وسطاء ولخاطر عيون هذا الشيخ وهذا السيّد، وعقد "الراية" في ختامها دليلاً على الصلح وإنهاء التوتر والتهديد والخطر الداهم بين الطرفين. مسرحية رخيصة بحق فرضتها سوء الأوضاع الأمنية وغياب القانون وضعف الإدارة وغياب الإرادة. وكلّها لا تلبي حاجة المجتمع التعبان الغارق بالبحث عن لقمة العيش والأمان والرفاه التي يستحقها. كما أنها في كلّ الأحوال لا تبني وطنًا!

وليس غريبًا ما يطرق السمع أو الحديث عن حالات مقرفة وغير إنسانية بإقحام المرأة في مثل هذه المشاكل الفصلية. فقد تشمل "الدية" أو الفصل علاوةً على مبالغ مالية خيالية، فرض مصاهرة بإحدى فتيات الطرف المعتدي لتكون بمثابة سبيّة أو جارية مهانة، أملاً بأن تساهمَ في إطفاء فتيل العداوة بين الطرفين وتعويضًا لردّ الحيف الذي يدّعي الطرف المعتدى عليه قد أصاب عشيرته جرّاء الفعل المقترَف من جانب الطرف الجاني أي الطرف المعتدي. وهذا السلوك يتعارض مع حقوق الإنسان بحسب الكثيرين إلاّ من جانب شيوخ العشائر الذين يصرّون على أن تكون جزءً من الإرث العشائري المتخلّف والحلول محلّ القانون والقضاء. بل إنه لا يخرج عن صفة الاتجار بالبشر لكونه انتقاص فاضحٌ من قيمة المرأة التي يدّعي

بعضُ أدعياء الدين ولاسيّما في المعتقد الإسلامي بعموم مذاهبه، إعلاء شأنها كذبًا وزورًا ورياءً ونفاقًا. فالمرأة هي الضحية في بعض هذه الحالات غير السوية.

من المؤسف القول بأن مثل هذه السلوكيات السلبية الخاطئة لا تحصل إلاّ في بلدانٍ فقدت سيادتها وتلاشت هيبتُها وتسيّسَ قضاؤُها بسبب ضعف الدولة وفقدان ساستها وزعاماتها لأية أبجديات الإدارة والقيادة وفرض السيادة بقوة القانون.

وإلاّ ما سببُ المغالاة في طلب مبالغ خيالية لأبسط وأتفه المشاكل التي لا ترتقي إلى كونها مشكلة، كما تسردُ مواقع الكترونية أو تُروى حكايات غريبة عن مثل هذه الاستعراضات الفصلية التي تحولت بقدرة قادر إلى فرصٍ عند بعض ضعاف النفوس للاسترزاق والثراء واستغفال البسطاء في الكثير من الأحيان.

وهذا هو دور المثقف ورجل الدين الرصين وأرباب النخب الوطنية التي عليها واجب التصدّي لمثل هذه السلوكيات غير الصحيحة التي تقوّض حكم الدولة وتُضعفُ مؤسساتها وتقودها إلى شفير الهاوية في التعامل الصحيح مع المواطن على أساس الالتزام بالقانون الذي يفرض تطبيقُه القضاء النزيه، هذا إن وُجد مثل القضاء!

وبعكس ذلك، فالمجتمع ماضٍ نحو تغوّل واسع لدور العشيرة وتقديمه على لغة القانون بفعل تقويض قوته وفاعليته وسط المجتمع، بل سيكون عاملاً مساعدًا في انتشار الجريمة وتوسعها على حساب صيانة أمن الدولة ومجتمعها والحفاظ على سمعتها بين الأمم والشعوب والدول.